دكتور مهندس / نادر رياض
www.naderriad.com

حق يراد به باطل
التصدير على إطلاقاته.. نعمة أم نقمة؟!

لاشك أن الاقتصادين المحلى والعالمى يقومان على القيمة المضافة التى يستطيع العقل البشرى بإمكانياته الصناعية والمادية أن يضيفها إلى الخامات والخدمات ليرفع من شأنها ويزيد من ربحيته كقيمة مستحقة عن جدارة تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع الذى ينتمى إليه كل بحسب قدراته وإمكانياته. ولقد ثار جدل صاخب بين الصناعيين والاقتصاديين إبان الثورة الصناعية التى تلت الركود العظيم فى أمريكا والغرب فى الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.كان محوره التساؤل حول ما هى السلع الحقيقية التى تقوم عليها الصناعة والتجارة استيرادا وتصديرا؟ وعما إذا كانت السلعة جوهرها الخامة أم الجودة أم الوفرة وعكس ذلك من ندرة أم هى فى نهاية المطاف خدمات؟

وانتهى الأمر بالآراء المختلفة والتوجهات النظرية والتطبيقية التى لا تخلو منها العلوم الحديثة إلى الاتفاق على رأى لا اختلاف بشأنه ألا وهو أن العنصر الرئيسى الحاكم للمنظومة إنما هو القيمة المضافة فى ناتج العمل الصناعى أو الخدمى. لذا لا خلاف على أنه لم يعد مقبولا فى عصرنا هذا أن نستمر فى تصدير خاماتنا بحالتها دون إكسابها أى قيمة مضافة تعود علينا بالنفع.

ولنا أن نسترشد بحالة خامات الفوسفات التى نقوم بتصديرها فى صورة حجارة سائبة تعبأ فى حاويات وقاطرات بحرية، مرتضين بذلك سعرا متدنيا يكاد بالكاد يكفى نفقات استخراج تلك الخامة من باطن الأرض، ولك أن تتخيل أن عملية غسيل تلك الأحجار وتخليصها من العوالق والشوائب وتجفيفها يرفع من قيمتها ما لا يقل عن 20%، أما إذا قمنا بطحنها وغربلتها فإن القيمة تتضاعف، أما إذا أضفنا إليها عمليات التركيز بتخليصها من الشوائب فإن قيمتها تتضاعف عشرين مرة، أما إذا رأينا تحويلها إلى حامض فسفورى وأسمدة آزوتية فإن القيمة تتضاعف مائة مرة وهو الأمر الذى يجعل منها سلعة مطلوبة عالميا تتهافت عليها طلبات الشراء من كل صوب وحدب ، والأمثلة الأخرى كثيرة فها هو القطن المصرى طويل التيلة يصدر بحالته دون ثمة قيمة مضافة قد ننشدها إذا حولنا القطن إلى غزول، حبذا إن كانت غزولا رفيعة أو رفيعة جدا وحبذا لو حولنا الغزول إلى أقمشة ومنسوجات.

أما صناعات الألومنيوم المصرية فهى إحدى الصروح التى أفرزتها ثورة التصنيع المصرية التى بدأت فى الستينيات وهى صناعة كثيفة الاستخدام للكهرباء إلا أننا نكتفى بتصدير الجزء الأكبر من الألومنيوم المصرى فى صورة كتل مسبوكة، وبهذا فإننا نصدر فى واقع الأمر طاقة كهربائية هى المكون الرئيسى لتلك الكتل. فها هى اليابان التى اكتفت باستيراد كتل الألومنيوم بدلا من تصنيعها فى بلادها وذلك توفيرا للطاقة الكهربائية اللازمة لتلك الصناعة.

فما أحوجنا فى مصر من الحد من تصدير تلك الكتل والتحول التدريجى إلى تصدير الألومنيوم فى صورة قطاعات طويلة فى صورها المختلفة لنعظم من القيمة المضافة ونستفيد من الطاقة الكهربائية الموظفة فى تلك الصناعة. نفس المثال ينسحب على تصدير الأرز، فمن المعلوم أن إنتاج الأرز يحتاج إلى كم كبير من المياه يقدر بـ5 آلاف لتر من المياه لكل كيلو أرز، ما نحا ببعض الدول التى تسعى إلى الحفاظ على مواردها المائية من الامتناع عن زراعة الأرز والاكتفاء باستيراده من الدول التى لا تحسب قيمة الماء المستخدم فى تلك المحاصيل.

وإذا تدبرنا فى واقع الحال فإننا نرى الإهدار الاقتصادى فى تصدير الخامات بحالتها يمتد إلى البترول حيث يصدر الجزء الأكبر منه فى صورة خام دون تكرير.

والأمر ليس بخاف على كل ذى فطنة أن معامل تكرير البترول ومعامل استخلاص المستخلصات البترولية تفوق فى عائدها بمراحل قيمة البترول الخام، فما بالنا لو دخلنا عالم المنتجات البتروكيماوية من صناعات البلاستيك والمطاط لنلحق بمصاف الدول التى تعرف قيمة خاماتها من قبل ومن بعد إدخال القيمة المضافة عليها باعتبارها مفتاح الرخاء للأفراد والمؤسسات والدول.

لذا فإن الحرص مطلوب فى سياستنا التصديرية، فليس كل ما هو صالح للتصدير له مردود إيجابى من الناحية الاقتصادية، كما أن الإفراط فى تصدير الخامات دون تصنيعها فيه إهدار للموارد والثروات القومية التى نحن فى أمس الحاجة للحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة التى ستكون بلا شك أكثر قدرة وفاعلية فى تعظيم القيمة المضافة فيما عجزت الأجيال الحالية عن تحقيقها.

تبقى كلمة أخيرة وهى أن بناء القدرة التنافسية القادرة على التصدير عبر المسافات والموانع الجمركية وغير الجمركية يحتاج إلى نظرة من الدولة، قوامها السيطرة على الكلفة الصناعية بجميع عناصرها بدءا من أسعار الطاقة بالمقارنة بالمعمول به أوروبيا وعالميا مرورا بأسعار الفائدة على الإقراض المصرفى، إذ لم يعد مقبولا أن يكون التمويل بالداخل يتعدى الـ 18% بينما هو فى الخارج 1.5% انتهاء بأسعار النقل والتأمين البحرى والجوى التى لا تتساوى قيمتها بين رحلتى الذهاب والإياب لأسباب غير مفهومة.

●● رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

حق يراد به باطل (٤)
التصدير على إطلاقاته.. نعمة أم نقمة؟!

د. نادر رياض
www.naderriad.com

نستأنف مقالاتنا بالشأن الاقتصادى بعد أن كانت قد داهمتنا المتغيرات الجسيمة على واقع الأرض المصرية والتى كانت لها الأولوية المطلقة بما يعلو أى حديث آخر.

تناولنا خلال الحلقات السابقة من سلسة المقالات والتى ارتكزت على عدد من القضايا المتعلقة بالصناعة وكذا الدفاع عن الصناعات المصرية القائمة، خصوصاً تلك التى تتعرض لمشاكل قد تؤدى إلى تصفيتها أو التى تتعرض لمنافسة شرسة نتيجة للاستيراد غير الرشيد.(١)- قضية الدعم التى خلصنا فيها إلى أن يكون الدعم دعماً عادلاً وليكن ضخه فى أول المنظومة كى يستفيد منه الجميع. (٢)- شركة كيما.. تصفية وإهدار أم دعم وتطوير؟! حيث طالب المقال بإنقاذ الشركة وسرعة تنفيذ مشروع الإحلال والتجديد الذى من شأنه أن يضيف الكثير للاقتصاد القومى، ويكفى احتياجات صعيد مصر، وتوفير فائض تصديرى بالعملة الصعبة.(٣)- المطالبة بخفض المواصفات القياسية المصرية: حيث حذر المقال من خفض المواصفات والذى يؤدى بدوره إلى تدنى المنتجات المصرية جودة وسعراً بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقاً متلقية للنفايات، وأكد المقال أن المواصفات القياسية الراقية هى وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالمياً والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة.

وينحصر مقالنا اليوم عن قضية التصدير على إطلاقاته.لا شك أن الاقتصاد المحلى والعالمى يقوم على القيمة المضافة التى يستطيع العقل البشرى بإمكانياته الصناعية والمادية أن يضيفه على الخامات والخدمات ليرفع من شأنها ويزيد من ربحيته كقيمة مستحقة عن جدارة تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع الذى ينتمى إليه كل بحسب قدراته وإمكانياته.

ولقد ثار جدل بين الصناعيين والاقتصاديين إبان الثورة الصناعية التى تلت الركود العظيم فى أمريكا والغرب فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية كان محوره التساؤل حول ما هى السلع الحقيقية التى تقوم عليها الصناعة والتجارة استيراداً وتصديراً، وعما إذا كانت السلعة جوهرها الخامة أم الجودة أم الوفرة وعكس ذلك من ندرة أم هى فى نهاية المطاف خدمات.

وانتهى الأمر بالآراء المختلفة والتوجهات النظرية والتطبيقية التى لا تخلو منها العلوم الحديثة إلى الاتفاق على رأى لا اختلاف بشأنه ألا وهو أن العنصر الرئيسى الحاكم للمنظومة إنما هو القيمة المضافة فى ناتج العمل الصناعى أو الخدمى ومن هنا يتضح جلياً أن اقتصاد الدول يرقى ويزدهر مع زيادة نسبة القيمة المضافة فى المنتجات الصناعية التى تقوم بإنتاجها والتى ما كان لها أن تتأتى إلا من خلال القدرات الإبداعية لعقول أبنائها لذا لا خلاف على أنه لم يعد مقبولاً فى عصرنا هذا أن نستمر فى تصدير خاماتنا بحالتها دون إكسابها أى قيمة مضافة تعود علينا بالنفع.

ولنا أن نسترشد بحالة خامات الفوسفات التى نقوم بتصديرها فى صورة حجارة سائبة تعبأ فى حاويات وقاطرات بحرية، مرتضين بذلك سعرا متدنيا يكاد بالكاد يكفى نفقات استخراج تلك الخامة من باطن الأرض، ولك أن تتخيل أن عملية غسيل تلك الأحجار وتخليصها من العوالق والشوائب وتجفيفها يرفع من قيمتها ما لا يقل عن ٢٠٪، أما إذا قمنا بطحنها وغربلتها فإن القيمة تتضاعف، أما إذا أضفنا إليها عمليات التركيز بتخليصها من الشوائب فإن قيمتها تتضاعف عشرين مرة، أما إذا رأينا تحويلها إلى حامض فسفورى وأسمدة آزوتية فإن القيمة تتضاعف مائة مرة وهو الأمر الذى يجعل منها سلعة مطلوبة عالمياً تتهافت عليها طلبات الشراء من كل صوب وحدب، والأمثلة الأخرى كثيرة فها هو القطن المصرى طويل التيلة يصدر بحالته دون ثمة قيمة مضافة قد ننشدها إذا حولنا القطن إلى غزول حبذا وإن كانت غزولا رفيعة أو رفيعة جداً، حبذا لو حولنا الغزول إلى أقمشة ومنسوجات.

أما صناعات الألومنيوم المصرية فهى إحدى الصروح التى أفرزتها ثورة التصنيع المصرية التى بدأت فى الستينات، وهى صناعة كثيفة الاستخدام للكهرباء، إلا أننا نكتفى بتصدير الجزء الأكبر من الألومنيوم المصرى فى صورة كتل مسبوكة وبهذا فإننا نصدر فى واقع الأمر طاقة كهربائية هى المكون الرئيسى لتلك الكتل. فها هى اليابان التى اكتفت باستيراد كتل الألومنيوم بدلاً من تصنيعها فى بلادها، وذلك توفيراً للطاقة الكهربائية اللازمة لتلك الصناعة.

فما أحوجنا فى مصر من الحد من تصدير تلك الكتل والتحول التدريجى إلى تصدير الألومنيوم فى صورة قطاعات طويلة فى صورها المختلفة لنعظم من القيمة المضافة، ونستفيد من الطاقة الكهربائية الموظفة فى تلك الصناعة. نفس المثال ينسحب على تصدير الأرز، فمن المعلوم أن إنتاج الأرز يحتاج إلى كم كبير من المياه يقدر بـ ٥ آلاف لتر من المياه لكل كيلو أرز. مما حدا ببعض الدول التى تسعى إلى الحفاظ على مواردها المائية للامتناع عن زراعة الأرز والاكتفاء باستيراده من الدول التى لا تحسب قيمة الماء المستخدم فى تلك المحاصيل.

وإذا تدبرنا فى واقع الحال فإننا نرى الإهدار الاقتصادى فى تصدير الخامات بحالتها يمتد إلى البترول حيث يصدر الجزء الأكبر منه فى صورة خام دون تكرير.

والأمر ليس بخاف على كل ذى فطنة أن معامل تكرير البترول ومعامل استخلاص المستخلصات البترولية تفوق فى عائدها بمراحل قيمة البترول الخام فما بالنا لو دخلنا عالم المنتجات البتروكيماوية من صناعات البلاستيك والمطاط لنلحق بمصاف الدول التى تعرف قيمة خاماتها من قبل ومن بعد إدخال القيمة المضافة عليها باعتبارها مفتاح الرخاء للأفراد والمؤسسات والدول.

صناعات الألومنيوم المصرية هى أحد الصروح التى أفرزتها ثورة التصنيع

ليس كل ما هو صالح للتصدير له مردود إيجابى من الناحية الاقتصادية

لذا فإن الحرص كل الحرص مطلوب فى سياستنا التصديرية فليس كل ما هو صالح للتصدير له مردود إيجابى من الناحية الاقتصادية، كما أن الإفراط فى تصدير الخامات دون تصنيعها فيه إهدار للموارد والثروات القومية التى نحن فى أمس الحاجة للحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، والتى ستكون بلا شك أكثر قدرة وفاعلية فى تعظيم القيمة المضافة، فيما عجزت الأجيال الحالية عن تحقيقها.

جريدة المصرى اليوم (صفحة 12) 2013/9/16
المصرى اليوم